

دور مراكز الفكر والأبحاث في ترشيد السياسات العامة في دول المغرب العربي

The influence of think tanks and research in the rationalization of public policies in the countries of the Maghreb

كربوع خليف¹، باري عبد اللطيف²¹ جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، khelif.karbo@univ-biskra.dz² جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، a.bari@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/04 تاريخ القبول: 2021/06/09 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تعتبر مراكز الفكر و الابحاث فاعلا مهما في صنع السياسة العامة للدول سيما المتطورة منها، نظرا لأهمية البحث العلمي في تقدم الامم ونهضتها الحضارية، ولا يختلف الوضع في دول المغرب العربي من ناحية الدور الذي يمكن ان تؤديه تلك المراكز في صنع السياسات العامة و ترشيد القرار السياسي.

تسعى هذه الدراسة الى بحث واقع مراكز الفكر و الابحاث *think thanks* من الناحية النظرية كإطار عام، مع التركيز على حالة دول المغرب العربي ومدى تأثيرها في السياسات العامة لهاته الدول، من خلال بحث علاقتها بصانع القرار و البيئة المحيطة بها.

وخلصت الدراسة الى حصر مجموعة من المشاكل و التحديات التي تعيق دور مراكز الفكر و الابحاث في السياسات العامة لدول المغرب العربي، سواء تلك التي تتعلق بالمراكز نفسها أو بعلاقتها ببيئتها و صانع القرار في المنطقة، ومجموعة من التوصيات لمعالجة تلك العراقيل و التحديات.

كلمات مفتاحية: مراكز الفكر و الأبحاث .السياسة العامة.المغرب العربي.ترشيد السياسات العامة.

Abstract:

Think tanks and research centers are considered an important actor in the policy-making of countries, especially developed ones, due to the importance of scientific research in the progress of nations and their civilized renaissance, and the situation in the Maghreb countries is no different in terms of the role that these centers can play in policy-making and rationalization of political decision-making.

This study seeks to examine the reality of think tanks in theory as a general framework, focusing on the state of the Maghreb countries and

their impact on the policies of these countries, by discussing their relationship with the decision maker and the surrounding environment.

The study concluded by identifying a range of problems and challenges that hinder the role of think tanks and research in the policies of the Maghreb countries, whether those related to the centers themselves or their relationship with their environment and decision-maker in the region, and a set of recommendations to address these obstacles and challenges.

Keywords: Think tanks and research.; Public Policy; Maghreb; Rationalization of public policies

المؤلف المرسل: كربوع خليف، الإيميل: khelif.karbo@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

تعتبر السياسة العامة أحد مظاهر نجاح الدولة أو فشلها في تأمين مبررات وجودها نظرا للتحديات الكبيرة التي تواجهها في التصدي لاحتياجات مواطنيها وتطلعاتهم، إلا أن متغيرات كثيرة طرأت نهاية القرن 20م. قلبت العديد من المفاهيم، ومنها مفهوم السياسات العامة في الدول، وتحت ضغط هذه المتغيرات (مفاهيم العولمة بمختلف مظاهرها) أخذ مفهوم تدخل الدولة واحتكارها للسياسات العامة يتهاوى شيئا فشيئا بحجة فشل الدولة في إدارة الكثير من القطاعات الاقتصادية والتجارية وحتى الاجتماعية. وعليه لم تعد الدولة الفاعل الرئيس والوحيد في رسم السياسة العامة، فاسحة المجال بذلك لبروز فواعل جديدة أخذ دورها يتعاظم شيئا فشيئا.

ومن هذه الفواعل مراكز الفكر والأبحاث التي أصبحت تمثل أحد الدلالات الهامة على تطور الدولة وتقييمها للبحث العلمي واستشراف المستقبل، ولما لها من تأثير كبير على مراكز صنع القرار وإعداد السياسات العامة خاصة في المجتمعات الغربية، فهي تمثل الوسيط بين البحث العلمي وصانع القرار. في العالم العربي عموما ودول المغرب العربي بصفة خاصة تزايد الاهتمام بمراكز الفكر والأبحاث، واتسعت دائرة نشاطاتها سواء من الناحية الكمية أو الوظيفية، بالرغم من أنها لم تتبوأ نفس المكانة لمثيلاتها في الدول الغربية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية. فهي لم تمارس ذلك الدور المحوري في عملية صنع القرار وفي التنمية المجتمعية بكافة أبعادها نظرا للعديد من المحددات والمعوقات التي تحيط بها.

ومن هنا تتناول الدراسة الإشكالية الآتية: كيف تساهم مراكز الفكر والأبحاث في ترشيد السياسات العامة في دول المغرب العربي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نتناول المحاور التالية:

1 - الإطار المفاهيمي لمراكز الفكر والأبحاث والسياسة العامة.

2 - دور مراكز الفكر والأبحاث في ترشيد السياسات العامة.

3 - مراكز الفكر والأبحاث في دول المغرب العربي: تحديات الواقع وافاق المستقبل.

2- الإطار المفاهيمي لمراكز الفكر والأبحاث والسياسة العامة:

1-2 ماهية مراكز البحث والأبحاث: يعتبر تحديد المفاهيم من الأمور البالغة الأهمية في الدراسات السياسية ، وذلك راجع لما تثيره هذه المفاهيم من إشكالات مرتبطة أساسا بطبيعة الظاهرة السياسية نفسها المتسمة بالتعقيد والتشابك وعدم الثبات ومن هذه المفاهيم مراكز البحث والأبحاث، أو ما يعرف بـ: **think.tenks**، حيث أن إعطاء تعريف جامع ومانع لها لا يزال محل خلاف نظرا إلى أن معظم المؤسسات والمراكز المنتمية إلى مجال البحث لا تعد نفسها من صنف **think.tenks** في وثائق تعريف الهوية الذاتية وإنما تعلن عن نفسها كمنظمة غير حكومية أو منظمة غير ربحية (شبكة النبا المعلوماتية، 2009) ، ما يبقى المفهوم غامضا وفضفاضا يحتمل أكثر من تعريف.

فعبارة **think.tenks** كانت تستخدم في الأصل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى قاعة آمنة أو بيئة ملائمة يلتقي فيها علماء الشؤون الدفاعية والمخططون العسكريون لمناقشة المسائل الإستراتيجية ، والمصطلح نفسه يستخدم لوصف أنواع عديدة من المؤسسات المنخرطة في نشاط تحليل السياسة. (ساحلي، 2017، ص 251)

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنظمات البحثية على أنها " منظمات ملتزمة وبصورة دورية بإجراء الأبحاث والدفاع عن أي موضوع يتعلق بالسياسات العامة، تشكل هذه المنظمات جسرا يربط بين المعرفة والسلطة في الديمقراطيات الحديثة"(خالد وليد محمود، 2013، ص30)، واهم ما يميز هذا التعريف أنه يعتبر المراكز البحثية هيئات وسيطة بين المعرفة والسلطة أو بالأحرى بين السياسيين والأكاديميين.

وتعرفها الموسوعة البريطانية على أنها " معهدا أو شركة أو مجموعة منظمة بغرض البحث في مجالات الدراسة المختلفة ذات الصلة عادة بالقضايا الحكومية والتجارية تتدخل في التطويرات والتجارب

التكنولوجية والبضائع والمنتجات الجديدة وتعتمد مصادر تمويلها على المنح والهبات النمطية والمشاريع الخيرية وكذلك العقود بالإضافة إلى التبرعات الفردية الشخصية والعوائد من إنجازها للتقارير والبحوث لصالح جهات محددة مقابل مبالغ نقدية". (بولهام و بوزاعة، 2018، ص54)

يعرفها قاموس (ماري ريستر) بأنها: "معهدا أو شركة أو مجموعة تقوم بإعداد البحوث البيئية التي تجمع بين اثنين أو أكثر من التخصصات العلمية في دراسة مشكلة ما. (بولهام و بوزاعة، 2018، ص55)

كما يعرفها ريتشارد هاس بأنها: "مؤسسات مستقلة نظمت من أجل إجراء الأبحاث وإنتاج معارف مستقلة ذات صلة بدوائر صنع القرار السياسي ، وبذلك فإن مراكز البحوث والتفكير تحسر المسافة بين الأوساط الأكاديمية والحكومة ، فهي تساعد على تقريب عالم الأفكار من عالم الفعل وصناع القرار على اعتبار أن هذه المراكز البحثية تجمع بين ميزتين هامتين، هما توافر العلم والخبرة العلمية المتراكمة من جهة ، وتوافر الإمكانيات المادية والوقت لأعمال الفكر والتحليل والتركيب لبناء النظرة الإستشرافية التي تعد أساسا ضروريا لأي إستراتيجية سياسية خارجية. (ساعد رشيد، 2016، ص387)

كما يعرفها هواردي وياردا بأنها: "عبارة عن مراكز للبحث والتعليم، ولا الجامعات والكليات، كما أنها لا تقدم مسابقات دراسية بل هي مؤسسات غير ربحية وإن كانت تملك منتجا وهو الأبحاث هدفها الرئيس البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات كما أنها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة العامة والدفاع والأمن والخارجية، كما لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق ولفت انتباه الجمهور لها" (خالد وليد محمود، 2013، ص31).

كما يمكن تعريف مراكز الأبحاث على أنها: "مراكز إنتاج وإدارة المعرفة البحثية وتخصص في مجالات أو قضايا معينة، علمية أو فكرية، وما يخدم الرؤى المستقبلية للمجتمع أو الدول" (ساحلي، 2017، ص252).

كما تم تعريفها على أنها: "منظمة عامة أو خاصة، الغرض الأساسي منها هو تقديم تحليلات مستقلة وحلول مبتكرة في السياسة العامة لخدمة المصلحة العامة" (Olivier Urrutia.2016.P10).

ورغم غياب إجماع حول تعريف مراكز الفكر والأبحاث يمكن القول أنها مراكز ومؤسسات بحثية تضطلع بإعداد وإنتاج الأبحاث والدراسات في العديد من المجالات لما يخدم صانع القرار والسياسة العامة في الدولة كما تقدم استشرافا للمستقبل فيما يهم الفرد والمجتمع.

2-2 التطور التاريخي لمراكز الفكر والأبحاث: مثلما هو الحال حول الاختلاف في تحديد تعريف مراكز الفكر والأبحاث، كذلك في نشأتها، والراجح أن مراكز الفكر والأبحاث في صورتها الأولى نشأت داخل الجامعات في العالم الغربي بظهور أولى الجامعات الأوروبية في القرن 12م. التي أنشأت ما يعرف بالكراسي العلمية في تقليد للجامعات الإسلامية، كما أنشأت وقفيات نقلا أيضا عن الوقفيات الإسلامية، وكانت أول وقفية أنشأت في بريطانيا اسمها وقفية دي مورتن في جامعة أوكسفورد، تعنى بالدراسات الدينية تحديدا. (معمر فيصل خولي، 2015).

إن تأسيس الكراسي العلمية كان هو الإرهاصات الأولى لتأسيس مراكز الأبحاث، ولم تكن علاقتها بالسياسة مباشرة. وفي أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م بدأت تظهر مراكز الأبحاث خارج الجامعات، وهي المرحلة التي تتجه نحو تسخير العلم لخدمة السياسة، ويعد المعهد الملكي بالدراسات الدفاعية ببريطانيا سنة 1831م أول هذه المراكز ثم تلتها بعد ذلك الجمعية الفابية سنة 1848م (معمر فيصل خولي، 2015).

وبعدها انتشرت مراكز البحث في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبحت من أبرز سمات المجتمع المدني والسياسي الأمريكي.

ويمكن تقسيم مراحل تطور مراكز الفكر والأبحاث إلى خمس مراحل هي:

المرحلة الأولى: تبدأ من عام 1910 وهو العام الذي شهد ظهور أول مراكز البحث في الولايات المتحدة الأمريكية على يد الرئيس ويلسون إلى عام 1930 وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الأولى. حيث عرفت هذه الفترة ظهور أول مركز أبحاث بشكله الحديث، وذلك من خلال تأسيس معهد كارنيغي للسلام عام 1910م ثم تلاه إنشاء معهد بروكينغر عام 1916م ثم معهد هوفر عام 1918م ومؤسسة القرن في عام 1919م.

المرحلة الثانية: تنحصر بين عامين (1931-1951) وهي الحقبة التي شهدت الحرب العالمية الثانية وظهور منظمة الأمم المتحدة وبعض المنظمات العالمية، ومن أهم مراكز البحث في هذه الفترة معهد أنتر برايس الأمريكي للأبحاث السياسات العامة AEI في عام 1943م، ومعهد دراسات الشرق الأوسط في أمريكا عام 1948م ومؤسسة راند والمعهد الملكي البريطاني عام 1948م.

المرحلة الثالثة: بداية من سنة 1951م وهي المرحلة التي عرفت طفرة من حيث تشكل مراكز البحوث في العالم الغربي، حيث تشكلت حوالي 91% من مراكز البحوث، علما أن حوالي 50% منها تشكل في العقدين السابع والثامن من القرن 20م. ومن أهم مراكز البحث في هذه الفترة المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية IIS في لندن سنة 1958م ومركز أبحاث فض النزاعات في جامعة ميتشيغان عام 1959م، ومعهد ستوكهولم للأبحاث في السويد SIPRI عام 1966م

وشهدت هذه المرحلة تأسيس أول المراكز البحثية العربية عندما أسس معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية في عام 1952م. (مركز سميت للدراسات، 2018)

المرحلة الرابعة: تمتد من عام 1989م وهو العام الذي شهد نهاية الحرب الباردة إلى عام 2000م.

المرحلة الخامسة: بداية من عام 2001م إلى وقتنا الحالي، وهي المرحلة التي أطلق عليها الحرب العالمية للإرهاب وتكريس اعتبارات الأمن القومي الأمريكي على اعتبار أن مسألة الأمن القومي والحرب على الإرهاب أصبحتا من أولويات الولايات المتحدة الأمريكية. (بولهام و بوزاعة، 2018، ص ص 51-52)

2-3 تصنيفات وأنواع مراكز الفكر والأبحاث: تختلف وتتعدد الآراء والمعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتصنيف أنواع مراكز الفكر والأبحاث. نظرا لتنوع طبيعتها فهناك مراكز بحث صناعية أو زراعية أو تربوية أو مراكز بحوث للتراث والتاريخ، وكذلك المراكز المتخصصة بحقل علم واحد، والمراكز متنوعة التخصص مثل مراكز البحوث الاجتماعية.

كما أن عمل هذه المراكز يمكن أن يكون محصورا في إطار منطقة جغرافية معينة، أو يمكن أن يمتد ليعبر الحدود الإقليمية. وقد اهتمت الدول الصناعية بالفرع الأخير، وذلك لنقل آخر المستجدات في الحقل العلمي. وقد صنف البعض أنواع مراكز الأبحاث وفقا لمجال أبحاثها، وأشكال انتشارها، ووفقا لذلك تم وضع تصنيفين عامين يتفرع كل منهما إلى عدة أنواع: الصنف الأول مراكز الأبحاث المستقلة، أما الثاني هو مراكز الأبحاث المنتسبة. (سلمة بوريح، 2016، ص 135)

1-مراكز الأبحاث المستقلة: وهي منظمات ذاتية تتلقى التأييد من العامة من خلال المساعدات الخاصة، كما قد تتلقى الهبات من الحكومة، وتشمل أربعة أنواع:

أ- مراكز أبحاث أكاديمية.

ب-مركز بحثية تعاقدية.

ج-مراكز أبحاث دفاعية.

د-منظمات سياسية. (سلمة بورياح، 2016، ص 135)

2-مراكز الأبحاث المنتسبة للمنظمات: وهي مراكز أبحاث السياسة العامة، وتكون عادة تابعة اداريا وماليا لجهة ما، سواء مؤسسات حكومية أو غير حكومية، وقد تكون:

أ- تابعة للأحزاب.

ب- تابعة للجامعات.

ت- تابعة للحكومة.

ث- غير ربحية.

إن هذه التصنيفات توائم مراكز البحث في الولايات المتحدة الأمريكية، فهي قريبة من خصائص النظام السياسي الأمريكي اللامركزي الديمقراطي ومجتمعه المنفتح، عكس النظم الشمولية المنغلقة والمتميزة بالمركزية في قراراتها وسياساتها. ما يجعل من الصعب تطبيق تلك التصنيفات في دول الجنوب عموما وبخاصة في الدول العربية حيث اغلب مراكز الأبحاث حكومية وتابعة للجامعات. وهناك من يميز بين مراكز الفكر الأبحاث من خلال ثلاثة معايير وهي: (سامي الخازندار و طارق الأسعد، 2012، ص ص 7.6)

1-معيار التمويل: تنقسم المراكز وفق هذا المعيار إلى:

-مراكز بحثية حكومية.

-مراكز بحثية أكاديمية.

-مراكز بحثية خاصة.

2-معيار الاتجاه السياسي أو الإيديولوجي: وفق لهذا المعيار تنقسم المراكز إلى:

-مراكز بحثية ليبرالية.

-مراكز بحثية محافظة (دينية - قومية - اجتماعية)

-مراكز بحثية يسارية.

-مراكز بحثية مستقلة فكريا.

3-معيار الاستقلالية: وفق هذا المعيار تنقسم المراكز إلى:

-مراكز بحثية مستقلة.

-مراكز بحثية شبه مستقلة.

-مراكز بحثية جامعية.

-مراكز بحثية حزبية.

-مراكز بحثية حكومية.

2-4 ماهية السياسة العامة: تعتبر السياسة العامة نتاج التطور الحاصل في ميدان العلوم الاجتماعية حيث شكلت جدلا كبيرا بين الباحثين حول ماهيتها والموضوعات التي تتناولها (بوهام و بوزاعة، 2018، ص 15).

لذلك تعددت التعاريف لمفهوم السياسة العامة كونها تمثل الجانب الأدائي للحكومة وأنها ترتبط بكافة جوانب النظام السياسي ولا تقتصر على دور الحكومة فقط.

ومن تعاريف السياسة العامة نذكر:

*تعريف موسوعة العلوم السياسية: تعرف السياسة العامة بأنها: "برنامج معد للقيم المستهدفة والممارسات، وهي عملية وضع وتطبيق التحديات والمطالب والتوقعات فيما يخص مستقبل علاقات الذات مع الغير، وقد أكد البعض على عنصر الإكراه فوصفت السياسة بأنها الإكراه المخطط عمدا، أو أقوال تحدد غرض ووسائل وموضوع ممارسة الإكراه داخل سياق علاقة القوة داخل المنظمات.

وعليه فالسياسة العامة هي:

1- برنامج يتم إعداده من أجل تحقيق أهداف معينة.

2- أنها عملية وضع المطالب والرهانات المستقبلية.

3- أنها تتضمن الإكراه على الفعل، إذا فهي ملزمة.

*عرفها هارولد لاسويل بأنها: " من يحوز على ماذا ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوزين على مصادر القوة (الفهداوي، 2001، ص 32).

*وفي نفس الاتجاه يعرف مارك لينديبيرك، وبنيامين كروسي السياسة العامة بأنها: " عملية نظامية تحظى بمميزات دينامية متحركة للمبادلة والمساومة والتعبير عن من يحوز على ماذا ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ كما تعبر عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن احصل عليه؟

هذا الاتجاه عالج السياسة العامة من منظور القوة وإمكانية النخبة في حصولها على مكاسبها عبر التأثير على قوة الآخرين في المجتمع، أي أن السياسة العامة ما هي إلا انعكاس إلى أصحاب النفوذ الذين يسيطرون على محاور المنتظم السياسي ونشاطات مؤسساته المختلفة (الفهداوي، 2001، ص 32).

* ويعرف ديفيد استون السياسة العامة: " بأنها توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية أمره من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات **input** والمخرجات **output** والتغذية الراجعة **feedback**.

* وفي نفس السياق يرى جابريل الموند **g.almond** بأن السياسة العامة: " تمثل محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات مع المخرجات ، للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الاستخراجية التنظيمية ، التوزيعية ، الرمزية ، الاستجابية والدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة " .

* اعتبر كل من الموند واستون السياسة العامة بأنها محصلة التفاعل الحادث داخل أو ما بين العناصر في إطار الاستجابة للمطالب والمدخلات على شكل مخرجات وبالأخذ بعين الاعتبار التغذية الراجعة تكون عملية رسم السياسة العامة داخل النظام السياسي.

* وعرفها توماس داي: " أن السياسة العامة هي ما تختار الحكومة عمله أو عدم عمله في مجال ما ". هذا التعريف فيه بعض الصحة، ولكنه لا يتناول الاختلاف بين ما تقرره الحكومة وما تفعله فعلا، بل إنه قد ينصرف إلى أعمال لا تدخل ضمن السياسة العامة كتعيين شخص أو منح شهادة (ساحلي، 2017، ص 253).

3 - دور مراكز الفكر والأبحاث في ترشيد السياسات العامة:

لقد أصبحت مراكز الفكر والأبحاث فاعلا مهما في صنع السياسة العامة للدولة، فلا يمكن للدول والحكومات الاستغناء عنها في وضع سياسة واضحة وسليمة تستطيع من خلالها تجاوز الصعاب والاستجابة للحاجات المتزايدة للأفراد وضغوط البيئة الداخلية والخارجية، كونها تعتبر من أهم الأسس التي يعتمد عليها صانعو السياسات لجمع معلومات صحيحة حول القضايا محل الاهتمام. فالباحث والمفكر خارج إطار السياسة والنفوذ يعمل على تقديم تحليلات موضوعية مرتبطة بالواقع العلمي. (احمد طيلىب، 2013 ص 126)

وتتضح أهمية مراكز الفكر والأبحاث في السياسة العامة من خلال الأدوار التي تضطلع بها، وتؤثر من خلالها على صانع القرار السياسي، والمتمثلة في:

- التفكير للحكومات وتقديم الأفكار الجديدة الإبداعية، فمثلا مشروع مارشال الشهير لدعم أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى جاء من معهد بروكينغز. (زكية رانجة، 2015، ص 11)

- القيام بالدور الاستشاري للحكومات.

- توفير قاعدة بيانات بحثية لصانع القرار والمسؤولين.

- ترشيد وعقلنة القرار السياسي لصانع القرار لتقليل احتمال خطأ أو فشل السياسة العامة.

- تجسير العلاقة بين أطراف متعددة تمثل أقطاب إدارة السياسة العامة وتنفيذها والتفاعل معها. (نعمة العبادي، 2009)

- إمداد أو تزويد الإدارة بالكادر البشري المؤهل علميا وعمليا.

- تمثل مجسات للاستشعار المبكر من خلال دراساتها الاستشرافية المستندة على قواعد العلم.

- تشكيل الرأي العام من خلال دورها المعرفي وقدرتها على التكتل والضغط لصالح فئة معينة.

ويلخص بعض الباحثين وظائف ومهام مراكز الأبحاث في: (سامي الخازندار و طارق الأسعد، 2012، ص 13)

- إجراء البحوث حول تحليل المشكلات التي توجه السياسة العامة.

- تقديم الإرشادات أو الاستشارات حول الاهتمامات أو المستجدات العاجلة والفورية للسياسات.

- تقويم البرامج الحكومية.

- تقديم التفسير حول المبادرات والسياسات العامة لوسائل الإعلام وتسهيل فهم واستيعاب الجمهور.

و من الأدوار الحديثة التي أصبحت تقوم بها مراكز البحث هي ممارسة "الدبلوماسية الأكاديمية **Diplomacy Academic**"، كأن يرسل بعض الخبراء و الأكاديميين العاملين في مراكز الأبحاث من قبل وزارة الخارجية أو مؤسسات أمنية أو غيرها، إما لمعرفة آفاق تسوية أو المشاركة في وساطة

أو مفاوضات حول أزمة سياسية معينة، و يكون ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي، بشكل معلن أو مسار موازي **second track**. كما حصل في المرحلة السرية لما قبل اتفاق اوسلو.

ويرى الأستاذ وليد عبد الحفي: أن مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع السياسة العامة بكون من خلال ثلاث مستويات: (وليد عبد الحفي، 2012، ص 15) Error! Reference source not found.

- مرحلة الاعداد: من خلال وضع البدائل المختلفة وتوفير المعلومات ومعالجتها، وهو دور تقوم به مع مختلف الفواعل الأخرى الرسمية وغير الرسمية.

- مرحلة تقييم القرار: بالتركيز على مخرجات النظام وأثرها على البيئة من خلال ردود الأفعال والنتائج وقياس اثار القرار

- مرحلة تعديل القرار: أي تقديم دراسة حول النقائص التي يمكن اكتشافها فيما بعد من اجل تعديلها. والحقيقة ان مراكز الأبحاث ترافق عملية صنع السياسة العامة في جميع مراحلها بدء من تحديد المشكلة وجمع المعلومات حولها ومعالجتها وتحديد البدائل والمفاضلة بينها الى اتخاذ القرار المناسب وتنفيذه وتقييمه. وتعتمد مراكز الأبحاث العديد من الاليات للتأثير في عملية صنع السياسة العامة وترشيد وعقلنة القرار السياسي منها:

1- وسائل الإعلام: من خلال استضافة الباحثين والخبراء العاملين في مراكز الأبحاث لعرض آرائهم وتحليلاتهم العلمية للقضايا القائمة والأزمات السياسية وعادة ما يكون لتلك الآراء تأثير في صناعة وتعديل مواقف الرأي العام وهو ما يشكل ضغطا على صانع القرار. (سامي الخازندار و طارق الأسعد، 2012، ص ص 20.19)

2- النشاطات العلمية: مثل عقد الندوات والمؤتمرات وورشات العمل حول القضايا التي تهم الرأي العام وتشغل المسؤولين.

3- الحلقات البحثية أو اللقاءات المغلقة: تكون في إطار العلاقة مع كبار المسؤولين من صانعي القرار وفريق من الباحثين والخبراء، يتم تكليفهم بإعداد دراسات معينة لمحاولة التعرف على احتياجات ومتطلبات صانعي القرار.

4- المشاركة في الأنشطة العامة: حيث يتم دعوة الخبراء والباحثين للمشاركة في لقاءات ومحاضرات ونشاطات علمية مختلفة سواء من الجامعات أو مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات.

5- النشر العلمي والمؤلفات العلمية: وتعد مخرجات أو المنتوج الرئيسي لمراكز الفكر والأبحاث، حيث لا يمكن الحديث عن مركز فكر دون أن يكون له نشاط علمي، وهذا الأخير له تأثير على المدى القصير من خلال التغطية الإعلامية للمؤلفات والدراسات الجديدة، والمدى البعيد من خلال اعتماد الدراسات والكتب والمؤلفات في عملية النشر العلمي، إضافة إلى اعتماد طلبة الجامعات على منشورات مراكز الفكر والأبحاث. (سامي الخازندار و طارق الأسعد، 2012، ص 18) Error! Reference source not found.

6- العلاقات الشخصية مع صناع القرار: كثيرا ما يربط الخبراء والباحثين في مراكز الفكر علاقات مباشرة مع صانعي القرار والمؤسسات العلمية والأكاديمية ورجال الأعمال، ما يسهل من قدرتهم عن الإقناع والتأثير وفرض توجهاتهم على المسؤولين، إضافة إلى أن العديد من الباحثين في مراكز الفكر كانوا في مواقع صنع القرار ما يوفر لديهم شبكة من العلاقات في قطاعات مختلفة، كما يمكنهم من معرفة احتياجات ومتطلبات صانعي السياسات. (بولهام و بوزاعة، 2018، ص 73) Error! Reference source not found.

ولمعرفة مدى تأثير مراكز الفكر والأبحاث على صانعي القرار حاول الباحثون إيجاد مؤشرات تساعد على معرفة ذلك وهي تتمثل في:

- طبيعة العلاقة والتواصل بين الخبراء والباحثين في مراكز الفكر مع صناع السياسات والمسؤولين عن تنفيذها.

- جودة ونوعية البحوث والإصدارات التي تنتجها مراكز الفكر وحجمها واتساع نطاق توزيعها.

- مدى تقبل واعتماد صانعي السياسات لأبحاث ودراسات مراكز الفكر، إضافة إلى اهتمام النخب مثل الصحفيين والإعلاميين عليها. (سامي الخازندار و طارق الأسعد، 2012، ص 21)

4 - مراكز الفكر والأبحاث في دول المغرب العربي: تحديات الواقع وفاق المستقبل

تعتبر مراكز الفكر والأبحاث في دول المغرب العربي حديثة النشأة مقارنة بباقي الدول العربية والغربية، وهذا راجع إلى العديد من الأسباب اعمها تأخر استقلال هذه الدول وطبيعة النظام السياسي فيها. حيث نشأت في السنوات القليلة الماضية العديد من مراكز الأبحاث التي كانت في البداية مراكز أبحاث أكاديمية

ترتبط بالجامعات و المؤسسات الحكومية، و من ثم لحق بها تأسيس مراكز أبحاث خاصة غير حكومية و غير ربحية تبحث في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاستراتيجية و الزراعية و الصناعية و الهندسية و التربوية.... الخ (خالد وليد محمود، 2013، ص24)

الا ان وضع هذه المراكز لا يزال هشاً مقارنة بما هو موجود في الدول الغربية، فضلا عن انخفاض عددها وقلة تفاعلها مع البيئة المحيطة بها، في انعكاس واضح لتخلف هذه الدول في مجال البحث العلمي، إضافة الى عديد المعوقات والمشاكل والتحديات التي تواجه تلك المراكز.

وتحتل تونس صدارة الدول المغاربية من حيث عدد مراكز الأبحاث ونسبة الانفاق الحكومي وعدد الباحثين المتفرغين للبحث العلمي والتطوير. ومن بين أهم مراكز الفكر في العالم العربي عموما لا نجد الا مركزا واحدا في المغرب العربي، وهو المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية بالمغرب الذي يحتل المرتبة العاشرة من بين أهم مراكز البحث العربية، و يمكن استعراض واقع مراكز الفكر و البحث العلمي في دول المغرب العربي من خلال الاحصاءات التالية:

الترتيب	الدولة	عدد المراكز
1	تونس	38
2	المغرب	33
3	الجزائر	12
4	موريتانيا	02

جدول يوضح عدد مراكز الفكر والأبحاث في دول المغرب العربي

المصدر: زكية رانجة، دور مؤسسات البحث العلمي و مراكز الفكر **Think tanks** في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية، على الرابط: <http://jilrc.com/wp-content/uploads/2015/07>

الدولة	عدد الباحثين لكل مليون نسمة
تونس	1837
المغرب	864
الجزائر	165

جدول يوضح عدد الباحثين في دول المغرب العربي (2005 - 2012)

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي وحسيب عبد الله الشمري، "البحث العلمي والتطوير في العالم العربي الواقع الراهن والتحديات"، مجلة المثني، المجلد 7، العدد 2، جويلية 2017

الدولة	عدد المقالات المنشورة في دوريات عالمية 2011
الجزائر	599
المغرب	386
تونس	1016
ليبيا	18
موريتانيا	6

جدول يوضح عدد المقالات المنشورة في دوريات عالمية لعام 2011

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي وحسيب عبد الله الشمري، "البحث العلمي و التطوير في العالم العربي الواقع الراهن و التحديات"، مجلة المثني، المجلد 7، العدد 2، جويلية 2017، ص 9.

لقد زادت الاحداث التي شهدتها منطقة المغرب العربي خصوصا في تونس وليبيا من الاهتمام بمراكز الأبحاث، الامر الذي انعكس على أدوارها ومن بين هذه الأدوار:

1- تطوير أساليب التعامل مع الازمات المفتوحة: التي أصبحت سمة المنطقة بامتياز، فالمنطقة تتطور تقريبا عبر سلسلة أزمات متتالية فبدون التطوير الدائم لقدرات الباحثين في مراكز الأبحاث سيتم الوقوع في فخ الروتين والتقليد. (ساحلي، 2017، ص 259)

2- القيام بإجراء استطلاعات الرأي: لقياس قضية تهم صانع القرار او لعمل دراسة تتطلب وجود استطلاع للرأي مثل نتائج استطلاع المؤشر العربي لسنة 2015 الذي نفذه 12 بلدا عربيا منها الدول المغاربية. (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015)

3- تقديم تقارير تتعلق بتقدير موقف طارئ او تشخيص ازمة او إدارة مشكلة، وعادة ما يكون ذلك بالتعاون مع مؤسسات حكومية.

4- تنظيم الأنشطة العلمية وورشات العمل حول مختلف القضايا واعداد الدراسات والاقتراحات والتوصيات، سواء بتكليف ذاتي او بطلب من المؤسسات المانحة وصناع القرار. (خالد وليد محمود، 2013، ص 28). Error! Bookmark not defined.

5- بلورة البدائل الممكنة والمتاحة وترشيد وعقلنة عملية المفاضلة بينها، بإخضاع كل بديل للفحص والدراسة بقصد استطلاع ما يمكن ان يؤدي اليه من تداعيات وما يمكن ان يسفر عنه من نتائج.

تواجه مراكز الفكر والأبحاث في دول المغرب العربي وعلى غرار باقي الدول العربية العديد من المعوقات والمشاكل المرتبطة عموماً بطبيعة الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة، فهناك تدخل حكومي فاضح في عمل تلك المراكز.

فالدارس لمراكز الأبحاث في دول المغرب العربي يستنتج صورتين متباينتين، تتمثل الأولى في أن ظاهرة مراكز الأبحاث آخذة في الانتشار والنمو والتطور، في حين توحى الثانية بالوضع المزري لهذه المراكز في انتاجها العلمي خصوصاً في دورها في مجال رسم السياسات العامة وترشيد اتخاذ القرار نظراً للفجوة الكبيرة بين هذه المراكز وصناع القرار وبيئتها. ومن بين أهم تلك المعوقات والتحديات نورد ما يلي:

1- مشكلة التمويل: يقتصر تمويل مراكز الأبحاث والبحث العلمي عموماً على القطاع الحكومي، بينما اسهامات القطاع ما تزال هامشية على العكس من الدول المتطورة، فالتمويل هو مفتاح البحث ومن دونه يتعذر على الباحثين انجاز المطلوب، ومن دون التمويل تقع مراكز الابحاث في حبال التمويل الأجنبي وتصبح محل نقد واتهام.

ومشكل التمويل يؤدي الى مشكلة تعاني منها اغلب الدول العربية ونعني بها توجه الباحثين الى البلدان الغربية او ما يعرف بظاهرة هجرة الادمغة.

الدولة	نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج الإجمالي
الجزائر	0.07
المغرب	0.73
تونس	1.16

جدول يوضح نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي (2005_2012)

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي وحسيب عبد الله الشمري، "البحث العلمي و التطوير في العالم العربي الواقع الراهن و التحديات"، مجلة المثني، المجلد 7، العدد 2، جويلية 2017، ص 10

2- الافتقار الى الموضوعية والاستقلالية في العمل.

3- انعدام العمل المؤسساتي المستقل والمناخ الديمقراطي، وضعف مقدار الحرية الممنوحة لعمل مراكز الأبحاث. (خالد وليد محمود، 2013، ص 35). Error! Bookmark not defined.

4- وجود فجوة بين مراكز الأبحاث وصناع القرار في الدول المغاربية، و هذا راجع لطبيعة الانظمة في دول المغرب العربي.

- 5- نقص الإمكانيات والقدرات التسويقية للإنتاج المعرفي والنشر العلمي الذي يصدر عن مراكز الأبحاث عكس مثيلاتها في الدول المتطورة.
- 6- ضعف المعلومات وعدم توافر قواعدها وفق النظم المعلوماتية الحديثة حتى يتسنى للباحثين استغلالها.
- 7- وجود فجوة بين مراكز الأبحاث والبيئة المحيطة بها، مما أدى الى غياب الترابط العضوي والتنسيق الوظيفي بين مراكز الأبحاث وبين باقي الهيئات والمؤسسات والقطاعات الموجودة داخل المجتمع.
- 8- ومن بين المشكلات الحديثة التي تعاني منها مراكز الأبحاث انهيار بعض الأنظمة في دول المغرب العربي (تونس وليبيا) ما أدى الى انهيار المراكز المرتبطة بها.
- ان معالجة التحديات التي تواجه مراكز الأبحاث بما يعزز دورها في ترشيد السياسات العامة وتحقيق اجندة التنمية المستدامة يتطلب القيام بما يلي:
- 1- زيادة التخصيصات المالية للإنفاق على مراكز الأبحاث وشارك القطاع الخاص بفعالية في عملية التمويل.
- 2- تطوير البيئة الاجتماعية والعلمية والتشريعات بما يعزز من ديناميكية مراكز الأبحاث وبما يخدم خطط واستراتيجيات التنمية.
- 3- توجيه سياسة البحث العلمي نحو البحوث المرتبطة بمعالجة المشكلات التي يعاني منها سكان المنطقة المغاربية (الهجرة السرية، البطالة، الامن،).
- 4- تقوية الاواصر بين الكفاءات المهاجرة ومراكز البحث في دول المغرب العربي.
- 5- تشجيع أسلوب التعاقد بين مراكز الفكر والأبحاث والجهات المستفيدة من البحث العلمي (مؤسسات حكومية، رجال اعمال،).
- 6- توفير المعلومات وسهولة النفاذ اليها من طرف الباحثين.
- 7- بناء وخلق بيئة داعمة للتجديد والابداع والابتكار.

الخاتمة:

تعد مراكز الفكر والأبحاث فاعلا مهما في صنع وترشيد السياسات العامة للدول، لما تمثله من حاضنة معرفية تتيح لصانع القرار منهجية عمل على أسس معرفية وعقلانية، كما تتيح لمختلف الفواعل من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني وكذا مواطنين الإفادة من الخبرات التي تنتجها في كشف عيوب السياسات العامة وتنفيذها واقتراح بدائل لصانع القرار.

وتختلف مكانة ومركزية مراكز الفكر والأبحاث من دولة الى أخرى، ففي حين تعاضم الاهتمام بها في الدول المتطورة، نجدها لم ترق الى المكانة اللائقة بها في دول المغرب العربي، نظرا لطبيعة الانظمة السياسية في الدول المغاربية الأمر الذي نتج عنه وجود فجوة بينها و بين صانع القرار، حيث يقتصر دورها في المنطقة على الاستشارة فقط ، ما يعد من أكبر العوائق التي تحول دون تأثيرها في عملية صنع و ترشيد السياسات العامة لدول المغرب العربي.